الأمم المتحدة

E/C.20/2024/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2024
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

الدورة الرابعة عشرة

نيويورك، 7-9 آب/أغسطس 2024

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت*

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرَّف الأمانة العامة بأن توجِّه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعدّه الفريق العامل المعني بالأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والذي سيتاح باللغة التي قُدِّم بها فقط على الصفحة ذات الصلة من الموقع الشبكي للجنة (https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/14th-session). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير وإبداء آرائها في التقدم الذي أحرزه الفريق العامل في معالجة المسائل السياساتية والقانونية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ومنها المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والتحديات التي تواجه البيئة التكنولوجية السريعة التطور.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس 2023، المقرر 112/13، الذي أعربت فيه عن تقديرها لجهود الفريق العامل للعمل والتعاون مع الأفرقة الفنية الأخرى والجهات الشريكة الرئيسية للجنة. وشُجِّع الفريق العامل على مواصلة العمل والتواصل مع اللجنة ولجانها الإقليمية للتشجيع على إقامة أطر سياساتية وقانونية سليمة وقوية لتحقيق الفوائد المجتمعية والبيئية والاقتصادية المرجوّة من إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والتوعية بأهمية تلك الأطر.

* E/C.20/2024/1.

040624 230524 24-08891 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأيَّدت اللجنة أيضا الورقة المعنونة "البيانات المرجعية في مشهد جغرافي مكاني متطور: استكشاف التحديات السياساتية والقانونية"، ولاحظت أن القصد من الورقة هو أن تكون دليلا سياساتيا وقانونيا لمساعدة الكيانات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك السلطات الوطنية المعنية برسم الخرائط ومسح الأراضي وتسجيلها، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية التي تُعتبر مرجعية وموثوقة، والحفاظ عليها والتحكم في استخدامها بشكل أفضل. وكان من المقرر أن تُستخدم الورقة كأداة مكمِّلة في تنفيذ المسارات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، والمتعلقة بحجية البيانات ومرجعيتها.

وسلَّمَت لجنة الخبراء كذلك بأنه، نظرا للتحديات العالمية المتزايدة وما يتصل بذلك من حاجة إلى بيانات موثوقة، فإن النشاط الذي يعتزم الفريق العامل الاضطلاع به، والمتعلق بمعالجة مسألة المعلومات الجغرافية المكانية من أجل الصالح العام، والبيانات المرجعية، واستكشاف البيانات الجغرافية المكانية المرجعية الملائمة للغرض المنشود وتطبيقاتها في الأزمات والكوارث، يأتي في وقت مناسب. وشجَّعَت اللجنة الفريقَ العاملَ على مواصلة تحليل المسائل السياساتية والقانونية المعقدة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وعلى مواصلة النظر في مفهوم الثقة في البيانات، وما يرتبط بذلك من معايير جودة البيانات والبيانات الوصفية، وكفالة استخدام مسؤول وأخلاقي للبيانات. وأخيرا، أحاطت لجنة الخبراء علما بأن الاجتماع المقبل للفريق العامل في بلجيكا في شباط/فبراير 2024 بالشراكة مع اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأوروبا، والرابطة الأوروبية للمعلومات الجغرافية، سيُعقد بالتعاقب مع اجتماع شبكة تبادل المعارف المتعلقة بالسياسات للرابطة الأوروبية للمعلومات الجغرافية من أجل تحقيق أقصى قدر من المشاركة وتلقي أقصى قدر من المُدخلات من الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة ومقرري السياسات.

ويناقش الفريق العامل في التقرير قيادته وعضويته وأنشطته والتقدم المحرز خلال فترة ما بين الدورتين. ويقدم الفريق العامل أيضا معلومات عن المناقشات والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الثاني بالحضور الشخصي، الذي عقده في لوفين، بلجيكا، في الفترة من 20 إلى 22 شباط/فبراير 2024، بما في ذلك: (أ) وضع أطر سياساتية وقانونية يمكن تنفيذها؛ (ب) التواصل بشأن الأطر بلغة واضحة ومفهومة؛ (ج) مواصلة العمل مع الدوائر على نطاق أوسع (في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي والمسائل القانونية والتكنولوجيا والابتكار) بشأن سبل استفادة التطورات السياساتية والقانونية الجارية من "المنظور" أو الاعتبار الجغرافي المكاني ودمجه؛ (د) زيادة تعزيز الروابط والأنشطة المشتركة والتفاعلات والحلقات الدراسية والاجتماعات المتصلة بالأطر السياساتية والقانونية والبيانات المرجعية مع الأفرقة الفنية الأخرى التابعة للجنة الخبراء، مثل اللجنة الفرعية المعنية بالجيوديسيا، وفريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها، والفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية البحرية. ويشير الفريق العامل أيضا في التقرير، وفي سياق اجتماعه الثاني بالحضور الشخصي، إلى ضرورة النظر في الثغرات السياسية والقانونية المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومعالجة هذه الثغرات بشكل تعاوني، جنبا إلى جنب مع الدوائر على نطاق أوسع. ويدعو الفريق العامل إلى النظر الشامل في مبادئ التنوع والإنصاف والشمول عند وضع الأطر السياساتية والقانونية.

ويقدم الفريق العامل في التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في وضع مشروع الورقة المعنونة "بيانات جغرافية مكانية مرجعية وملائمة للغرض المنشود لمواجهة الأزمات"، والتي صيغت من خلال التعليقات القيمة الواردة من أعضاء الفريق العامل. وهذه الورقة استمرار للورقة المعنونة "البيانات المرجعية في مشهد جغرافي مكاني متطور: استكشاف التحديات السياساتية والقانونية"، وهي تهدف إلى معالجة الاعتبارات السياساتية والقانونية المتعلقة بالبيانات المرجعية في سياق الأزمات، والاستناد إلى نهج ملائم للغرض المنشود والاستفادة من "الاستمرارية بين التحكم والثقة" المعروضة في الورقة السابقة في مشهد جغرافي مكاني متطور لاستكشاف كيف يمكن للأدوات السياساتية والقانونية أن تهيئ "الظروف اللازمة لبناء الثقة". ويلاحظ الفريق العامل أن البحث والتشاور سيستمران بهدف عرض ومناقشة النتائج الأولية في الدورة الرابعة عشرة للجنة الخبراء، على أن تقدم الصيغة النهائية إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة، في آب/أغسطس 2025، عقب عملية تشاور عالمية خلال فترة ما بين الدورات المقبلة.

ويناقش الفريق العامل أيضا ورقته المفاهيمية المعنونة "تسخير البيانات الجغرافية المكانية خدمة للصالح العام"، التي تشكل جزءا من جهوده الرامية إلى تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء. وتستند الورقة المفاهيمية إلى استعراض الجوانب القانونية والسياساتية الرئيسية لمفهوم "الصالح العام". ويقدم الفريق العامل الورقة المفاهيمية إلى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، ويلتمس في الوقت نفسه آراء اللجنة وتوجيهاتها.

ويتضمن التقرير أيضا مناقشة للأولويات المستقبلية للفريق العامل المتوافقة مع خطة عمله للفترة 2023–2024 التي تهدف إلى معالجة المسائل السياساتية والقانونية المعقدة والناشئة في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي. ويسعى الفريق العامل إلى مواصلة العمل مع الدوائر السياساتية والقانونية، فضلا عن طائفة واسعة من الخبراء في مختلف المجالات.